الاسترليني يتفوق على اليورو نتيجة التفاؤل بتجنب «بريكست» دون اتفاق

«الوطني»: الاحتياطي الفيدرالي الأميركي يغير توجهه ليدعم الاقتصاد

قال تقرير بنك الكويت الوطني الصادر أمس الأحد عن محضر اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة والنشاط التجاري لقد أكد الاحتياطي الفيدرالي الامريكي تحوله لتبني سياسة تيسيريه وذلك من خلال نشره الأسبوع الماضي لمحضر اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة لشهر يناير. ويلحظ تغيير الاحتياطي الفيدرالي لنبرته في تقرير يناير ومفاجأته للأطراف المشاركة في السوق من خلال تلويحه بإشارتين، تتمثل اولاهما في التخلي عن انحيازه نحو رفع أسعار الفائدة، في حين تتمثل الاشارة الثانية في تلميحه بالاحتفاظ بميزانية عمومية بحجم أضخم من المتوقع. وقد ساهم نشر محضر اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة خلال الأسبوع الماضي في توفير رؤية اوضح لخطط الاحتياطي الفيدرالي المتعلقة بالميزانية العمومية، حيث كشفعن رغبة المسؤولين في الاعلان "قريباً" عن "خطة لإنهاء تقليص حجم الأصول فيالميزانية الفيدرالية العمومية في وقت لاحق من العام الجاري". ومن المتوقع الآن أن يعلن الاحتياطي الفيدرالي رسميا عن ميزانيته العمومية المحدثة في شهر مارس المقبل.

اما على صعيد رفع الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة، فقد ألقى محضر الاجتماع مزيداً من الضوء لما يمكن توقعه خلال العام 2019. ويبدو انه هناك توجهاً عاماً من قبل صانعي القرار نحو "التحلي بالصبر" عند اصدار السياسات النقدية للسماح بمزيد من الوقت لتقييم تطورات النشاط الاقتصادي والأوضاع المالية. ومع تراجع معدلات التضخم واقترابسعر الفائدة القياسي من مستوى "محايد"، يرى الاحتياطي الفيدرالي "مخاطر قليلة" في الإبقاء علىسياساته دون تغيير على المدى القريب. حيث إن إمكانية وضع نهاية لسياسة التشديد الكمي ورفع معدلات الفائدة بوتيرة أكثر بطئاً تعكس استجابة الاحتياطي الفيدرالي لتطورات السوق مثل تراجع أسعار الأسهم في ديسمبر الماضي وتوقعات تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي في العام 2019. كما يشير الاتجاه للسياسة التيسيريةإلى مرونة الاحتياطي الفيدرالي ومواصلته لجهود دعم الاقتصاد الأمريكي على نحو يتناسب مع الظروف الاقتصادية.

وأخيراً في الولايات المتحدة، بدأت المفاوضات التجارية مع الصين في تناول تفاصيل اتفاق قد ينهي الحرب التجارية بين البلدين وذلك قبل أسبوع واحد تقريباً من موعد انتهاء مهلة حددتها الولايات المتحدة للوصول إلى اتفاقية في الأول من مارس المقبل تقوم بعدها واشنطن برفع الرسوم الجمركية على الواردات الصينية. وإذا فشل الجانبان في الوصول إلى اتفاقية، فإنه من المقرر أن ترتفع الرسوم الجمركية الأمريكية على الواردات الصينية بقيمة 200 مليار دولار من 10% إلى 25 %.من جهة اخرى، ألمح الرئيس ترامب إلى أنه منفتح على تمديد الموعد النهائي لإتمام المفاوضات، الأمر الذي ساهم في طمأنه الأسواق.

وتراجع مؤشر الدولار الأمريكي بحوالي 0.4% إلا انه احتفظ بقوته نسبياً مقابل أغلبالعملات الرئيسية الاخرى بدعم من الارتفاع الذي شهدته الأسهم خلال الأسبوع. أما بالنسبة لأداء المؤشرات منذ بداية العام حتى تاريخه، فقد ارتفع مؤشري داو جونز وستاندرد أند بورز 500 بحوالي 10%.

المملكة المتحدة وأوروبا

على الصعيد الأوروبي، تفوق أداء الجنيه الاسترليني على تداولات اليورو على خلفية الدعائم القوية الناتجة عن تزايد التفاؤل بإمكانية تجنب انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي "بدون اتفاق" بنهاية مارس. وكشفت التطورات الأخيرة لمفاوضات انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي أخذ الطرفان في الاعتبار نوعاً جديداً من الأدوات القانونية التي من شأنها ان تعكس مزيداً من الوضوح حول الطبيعة المؤقتة للدعم الأيرلندي الذي عارضه مجلس العموم البريطاني بشدة.إلا انه على الرغم من ذلك، فإنه من غير المتوقع الإعلان عن التعديلات الجديدة قبل نهاية فبراير الجاري، ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت تلك التعديلات ستكون مرضيةللمملكة المتحدة. كما يتزايد التفاؤل أيضا تجاه امكانية قياممجلس العموم البريطاني بالتصويت خلال الأسبوع المقبل لإجبار الحكومة على طلب تمديد المادة 50 في محاولة للتخلص من تهديد خطر انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي "بدون اتفاق". هذا ويعتبر تاريخ تصويت مجلس العموم المقرر في 27 فبراير تاريخ رئيسي لتحديد أداء الجنيه الاسترليني وانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي.

تباطؤ أوروبي

وبالنظر إلى أوضاع منطقة اليورو، نلحظ تحقيق اليورو لمكاسب هامشية على خلفية المخاوف المتزايدة بشأن استمرار ضعف النمو الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي. كما تراجع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في منطقة اليورو إلى ما دون مستوى 50.0 نقطة، وكان ضعيفًا بصفة عامة، لا سيما في ألمانيا حيث انخفض إلى مستوى 47.6 نقطة في فبراير. وقد أبرزت تلك القراءات المخاوف المتعلقة بتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي والتوترات التجارية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الأوروبي بشدة. وعلى النقيض من ذلك، كان أداء قطاع الخدمات أفضل قليلاً حيث ارتفع بواقع 0.9 نقطة وصولاً إلى 52.4 نقطة في فبراير. إلا ان معدل النمو في منطقة اليورو قد سجل أدنى مستوياته على مدى أربعة اعوام وصولاً إلى نسبة 0.2% خلال الربعين الماضيين، فيما يرى صناع السياسات في البنك المركزي الأوروبي خطر استمرار الأداء الاقتصادي لمنطقة اليورو دون المستوى في الفصول القادمة. وتضمن محضر اجتماع البنك المركزي الأوروبي في يناير الماضي تخفيضه لتقديرات النمو المستقبلية للاقتصاد الأوروبي قائلاً إن مخاطر النمو لم تعد "متوازنة على نطاق واسع" وانها " تميل إلى كونها مخاطر هبوطية ". وقد ساهم هذا التوجهفي دفع مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي إلى تأكيد عزمه طرح فكرةتقديم جولة جديدة من القروض الميسرةبفائدة منخفضة بهدف دعم الاقتصادومناقشتهافي اجتماعه المقبل. وبشكل عام، كانت المحاضر تتماشى إلى حد كبير مع لهجةالسياسات التيسيرية التي اتبعها البنك المركزي الأوروبي مؤخراً، حيث أبدى المزيد من القلق بشأن ضعف التوقعات الاقتصادية. كما يمكن أن يقوم البنك المركزي الأوروبي أيضًا بالنظر في تمديد توجهه نحوأسعار الفائدة الآجلة بما يبقي على أسعار الفائدة دون تغير لفترة أطول من الوقت. إلا انه سادت حالة منالتفاؤل الحذر من قبل المسؤولين الذين أشاروا إلى أنه لا توجد حاجة لاتخاذ قرارات في هذا الصدد على عجلمع بقاء خطر الركود الاقتصاديضعيفاً وأن قوة أسواق العمل في المنطقة تدعم النمو من خلال تعزيز الطلب المحلي.

«صندوق النقد العربي» ينظم مؤتمراً إقليمياً حول التكامل المالي

ينظم صندوق النقد العربي مؤتمراً عالي المستوى حول "دور ترتيبات الدفع عبر الحدود في تعزيز التكامل المالي الإقليمي" والذي سيعقد يومي 27 و 28 مارس 2019 في أبوظبي.

سيشارك في المؤتمر عدد من الخبراء في مجال نظم الدفع والخدمات المالية، وكبار المسؤولين من وزارات المالية والاقتصاد وممثلي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية وهيئات أسواق المال. كما ستشارك فيه البنوك التجارية والهيئات المعنية بقطاع التقنيات والمؤسسات المالية وشركات التقنيات المالية وشركات الاستشارات وتقنيات نظم الدفع المحلية والاقليمية والدولية.

في هذا الاطار، أكد معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي المدير العام رئيس مجلس إدارة الصندوق "أنه نظراً إلى التغيرات التي تشهدها الخدمات والتقنيات المالية، فإن هناك فرص لتشجيع التكامل المالي الإقليمي من خلال الفرص الاقتصادية والمالية الجديدة". المؤتمر الذي ينعقد على مدى يومين، سيرتكز على دور الأنشطة الاقتصادية والمالية العابرة للحدود في تعزيز التكامل المالي الإقليمي. سيتناول المؤتمر أحدث إتجاهات نظم الدفع والابتكارات الحديثة في هذا الشأن، إضافة إلى التحديات والمخاطر المرتبطة بها. كما يتناول الأهمية المتزايدة لنظم الدفع عبر الحدود، ودورها في تعزيز وترسيخ فرص الشمول والتكامل والاستقرار المالي.

يعتزم صندوق النقد العربي الاستفادة من فرصة المؤتمر للتعريف برؤية وجهود الصندوق في إنشاء ترتيبات أقليمية للدفع والتسوية والبنية التحتية المالية.

أدنوك تستقطب استثمارات خارجية تقدر بـ 14.7 مليار درهم

أعلنت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) عن توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية في مجال البنية التحتية لأنابيب نقل وتوزيع النفط مع "كي كي آر"، و"بلاك روك"، اللتين تُعدان من المؤسسات الاستثمارية الرائدة على مستوى العالم.

وقع الاتفاقية الدكتور سلطان أحمد الجابر، وزير دولة الرئيس التنفيذي لأدنوك ومجموعة شركاتها، ولورانس دي فنك، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة "بلاك روك"، وهنري كرافيس، رئيس مجلس الإدارة المشارك والرئيس التنفيذي المشارك لشركة "كي كي آر" وذلك في المقر الرئيسي لشركة أدنوك.

ووفقاً للاتفاقية، ستقوم "أدنوك لأنابيب النفط"، التي تم إنشاؤها حديثاً كشركة فردية ذات مسؤولية محدودة، باستئجار حصة أدنوك في 18 أنبوباً تنقل النفط الخام والمكثفات من امتيازات أدنوك البرية والبحرية لمدة 23 عاماً. وبدورها تحصل "أدنوك لأنابيب النفط ذ.م.م" على تعرفة تدفعها أدنوك مقابل حصتها من كميات النفط الخام والمكثفات التي يتم ضخها عبر الأنابيب، مع تحديد التزام بحدٍ أدنى من هذه الكميات. وستقوم الصناديق التي تديرها كل من "بلاك روك" و"كي كي آر" بتأسيس ائتلاف تحصلان من خلاله على نسبة 40% في شركة "أدنوك لأنابيب النفط ذ.م.م"، فيما تحتفظ أدنوك (الرئيسية) بحصة الأغلبية المتبقية والتي تبلغ 60% وكذلك بحق التحكم وإدارة عمليات الأنابيب. وستحقق هذه الاتفاقية عوائد لأدنوك تقدر بـ 14.7 مليار درهم تدفع مقدماً.

ويشكل هذا الاستثمار طويل الأجل لشركتي "بلاك روك" و"كي كي آر" تأكيداً على مكانة دولة الإمارات وأبوظبي كوجهة استثمارية تشهد نمواً متسارعاً في جذب رأس المال الخارجي. وتمثل هذه الاتفاقية المرة الأولى التي توظف فيها مؤسسات استثمارية عالمية رائدة رؤوس أموال في أصول البنية التحتية الرئيسية لشركة نفط وطنية في منطقة الشرق الأوسط.

وبالتزامن مع هذه الاتفاقية، تعمل أدنوك على وضع الأسس وتهيئة الظروف الملائمة لإتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية في مجال البنية التحتية مع عدد من المؤسسات الاستثمارية. وستكون حصة أدنوك في شركة "أدنوك لأنابيب النفط " البالغة 60% مملوكة لأدنوك من خلال "أدنوك للبنية التحتية ذ.م.م"، إحدى الشركات التابعة والمملوكة بنسبة 100% لأدنوك. كما تمتلك "أدنوك للبنية التحتية ذ.م.م" أيضاً حصة أدنوك البالغة 100% في شركة خط أنابيب أبوظبي للنفط الخام ذ.م.م (أدكوب). ومن المتوقع أن تضيف "أدنوك للبنى التحتية ذ.م.م"، في الوقت المناسب، مجموعة إضافية محددة من أصول البنية التحتية التابعة لشركة أدنوك لتكون منصة استثمار جديدة ومبتكرة في هذا المجال. وبهذه المناسبة قال الدكتور سلطان أحمد الجابر: "تماشياً مع توجيهات القيادة الرشيدة، تحرص أدنوك على تحقيق أقصى قيمة ممكنة من الموارد الطبيعية والأصول القائمة من خلال استقطاب استثمارات استراتيجية تغطي مختلف جوانب ومراحل أعمال الشركة في قطاع النفط والغاز. ويسرنا اليوم التوقيع على هذه الاتفاقية مع مستثمرين يمتلكون خبرة واسعة ومكانة مرموقة كشركاء يعملون مع أدنوك للاستثمار في أصول محددة من الأنابيب. وتعكس هذه الخطوة جاذبية دولة الإمارات كوجهة عالمية مستقرة وموثوقة للاستثمار، كما تؤكد ثقة مجتمع الاستثمار العالمي بنهج أدنوك للشراكات النوعية والذكية التي تحقق أقصى قيمة من محفظة أصولها مع الاحتفاظ بحق التحكم بملكية وتشغيل هذه الأصول".

جانب من توقيع الاتفاقية

وأضاف: "تعد هذه الاتفاقية نموذجاً جديداً للخطوات المبتكرة التي تقوم بها أدنوك لتعزيز كفاءة الأصول ورأس المال وتحقيق قيمة مستدامة لدولة الإمارات وأدنوك. ونحن حريصون دوماً على توفير مجموعة من الفرص المجدية للمؤسسات الاستثمارية الإقليمية والعالمية للشراكة مع أدنوك والاستثمار في مشاريع تسهم في تحقيق أقصى قيمة من أصولها في البنية التحتية بالاعتماد على خبرة أدنوك في تصميم وتطوير برامج شراكات استراتيجية تركز على تعزيز القيمة، وبما يضمن المحافظة على امتلاك أبوظبي حق التحكم بأصولها. وتمثل هذه الاتفاقية إنجازاً مهماً لدولة الإمارات وأدنوك حيث أنها تمهد الطريق لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المهمة".

من جانبه، قال هنري كرافيس: "لقد أنشأنا منصة أساسية مبتكرة للبنية التحتية في مجال نقل وتوزيع النفط بالتعاون مع 'أدنوك' و'بلاك روك'، والتي يمكن أن تشكل محفزاً لاستقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية لدولة الإمارات والمساهمة في النقلة النوعية التي يشهدها الاقتصاد المحلي. وعقب فترة طويلة من حضورنا في المنطقة، نحن نقدر تعاوننا مع 'أدنوك' كشريك استراتيجي يتمتع بإمكانات نوعية، والبيئة الاستثمارية الجاذبة التي تتميز بها أبوظبي لبدء أول استثمار مباشر لنا في المنطقة. وأنا على ثقة بأن هذه الاتفاقية ستكون مقدمةً للمزيد في الاستثمارات المحتملة مستقبلاً".

مستثمرو المغرب يطالبون الحكومة بإنعاش الاقتصاد قبل الضرائب

شرع رجال الأعمال في المغرب في إرسال رسائل إلى الحكومة، قبل مؤتمر وطني حول الجباية (الضرائب)، يرمون من ورائها إلى التأكيد على أنهم يريدون قرارات حقيقية تنعش الاقتصاد، قبل التركيز على تحصيل المزيد من الضرائب لسد عجز الموازنة العامة للدولة.

وينتظر أن يعقد المؤتمر الثالث للجباية في الثالث والرابع من مايو المقبل، ويستهدف وفق أجندته دعم النمو الاقتصادي، وإنعاش الاستثمارات الإنتاجية، والحد من اقتصاد الريع (يعتمد على الموارد الطبيعية) ودعم فرص العمل الدائمة، وتعزيز البعد الاجتماعي.

ويرتقب أن يفضي المؤتمر الذي سيشارك فيه رجال الأعمال والتجار وممثلو السلطات العمومية والخبراء، إلى وثيقة تضمن استقرار النظام الجبائي على مدى خمسة أعوام. ويرى الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الذي يمثل مصالح رجال الأعمال، أن توزيع العبء الضريبي لا يجري بشكل عادل، مشيرا إلى أن عددا قليلا من الشركات يتحمل سداد الحصيلة الأكبر من الضرائب، حيث تفصح أكثر من ثلثي الشركات عن تكبّد خسائر سنوياً من دون أن تختفي من الوجود، وفق الاتحاد.

بينما يعاني المنتجون، في المقابل، من منافسة القطاع الموازي (السوق غير الرسمي)، والاستيراد الذي يستفيد من اتفاقيات التبادل الحر، والتهريب عبر الحدود. وقال صلاح الدين مزوار، رئيس الاتحاد، خلال ندوة عُقدت مساء الجمعة، في مدينة آسفي على ساحل المحيط الأطلسي، إن القرارات التي سيخرج بها المؤتمر المرتقب يجب أن تسمح بحياد الجباية، وتتفادى التعقيد الذي يعمّق مشاكل المستثمرين.

وشدد مزوار، الذي سبق له أن شغل منصب وزير المالية، على أنه لن تكون لخفض الجباية أهمية إذا لم تجر إصلاحات عميقة للاقتصاد، داعيا إلى تغليب البعد الاقتصادي على الهواجس المرتبطة بعجز الموازنة. وسبق للاتحاد العام للمقاولات أن عبّر عن غياب العدالة الجبائية، حيث لاحظ أن 10 شركات تتيح ربع إيرادات الضريبة على الشركات.

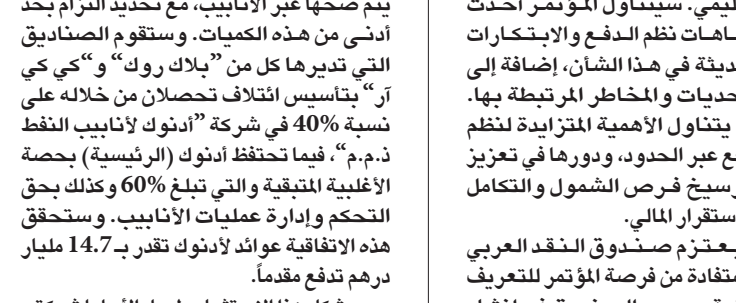

وأشار مزوار إلى ضرورة اتباع نظام جبائي محفز للقطاعات الإنتاجية، في مقابل القطاعات التي لا تنطوي على قيمة مضافة حقيقية، مشيرا إلى أن الإعفاءات الضريبية لبعض القطاعات ساهمت في تحقيق مكاسب، لكنها خلقت مشاكل.

وأكد ضرورة أن يكون هناك قطاع خاص قوي وتنافسي، مشيرا إلى أنه لا يمكن للسلطات العمومية القيام بأي شيء بدون مساهمة هذا القطاع، خاصة أن استثماراته حاسمة في حل المعضلة الرئيسية التي يواجهها المغرب، والمتمثلة في توفير الوظائف.

انهيار جديد للجنيه السوداني وسط فشل آلية «صناع السوق»

تراجعت قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار، إلى مستويات قياسية لأول مرة منذ اشتداد الأزمة الاقتصادية واستمرار الاحتجاجات المناهضة لسياسات الحكومة بسبب نقص الخبز، النقود، الوقود والدواء.

وسجل الدولار ارتفاعاً بلغ ذروته إلى 83 جنيهاً والجمعة إلى 74 جنيهاً، فيما وصفت لجنة آلية صناع السوق (حكومية) السعر بغير الحقيقي، وناتج عن المضاربة في تجارة العملة.

وتحدد الآلية سعر الدولار بـ 64 جنيهاً بعدما حاولت مجاراة السوق الموازية، بدلاً من 47.5 جنيهاً في السابق. وشهد الدولار ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة السابقة، مع زيادة الطلب عليه وقلة المعروض منه.

يأتي ذلك، على الرغم من إجراءات الحكومة للحدّ من المضاربة في السوق الموازية، واتباع سياسة تجفيف السيولة من المصارف بغرض تحجيم شراء الدولار، ما أثر سلباً على الكثير من السلع المنتجة محلياً التي تعتمد على استيراد الخام، إضافة إلى السلع المستوردة، لتتفاقم الأزمات المعيشية وسط ارتفاع أسعار السلع. وقال متعاملون في تجارة العملة إن الحركة في السوق الموازية تراجعت كثيراً، بالتزامن مع إحجام الكثير من التجّار عن بيع الدولار، ما أدى إلى زيادة الطلب عليه من المستوردين والمرضى وغيرهم.

وأوضح أحد المتعاملين (فضل حجب اسمه)، أن الزيادة سببها الأساس تزايد الطلب واتجاه معظم المواطنين إلى الادخار بالدولار، لأن العملة المحلية تفقد قيمتها تدريجياً. ولفت إلى معاناة المواطنين في الحصول على ودائعهم في المصارف، ما دفعهم إلى تحويل ما يملكونه من نقد محلي إلى عملات أجنبية، حفاظاً عليها من التآكل.

إلا أن رئيس آلية صنّاع السوق فيصل عباس، أكد في تصريحات صحافية أن السعر الحالي في السوق الموازية غير حقيقي، وهو ناتج عن مضاربات أدت إلى ظهور سعرين أحدهما "بالنقد" والآخر بالشيك، وقال إن هذا أدى إلى تشوّهات في الاقتصاد، مؤكداً ثبات سعر صرف الجنيه في حدود 64 مقابل الدولار. واعتبر الاقتصادي إبراهيم الزين أن آلية صناع السوق لا تزال مكتوفة اليدين، ولن تستطيع توفير دولار حتى لطالبيه من المستوردين وطلاب العلم والعلاج بالخارج.

ولفت إلى أن الآلية ساعدت في تأزم وضع الجنيه، مع فشل المحاولات الحكومية في جذب مدخرات المغتربين أو الاستثمارات الأجنبية.

من جهته، رد الخبير الاقتصادي محمد إبراهيم تراجع قيمة الجنيه إلى اختلال في السياسات الحكومية التي تم تطبيقها العام الماضي، واتجاه الحكومة إلى تحرير الجنيه ومساواة السعر الرسمي مع الموازي.